المحاضرة الثالثة عشر

التضخم

مقدمة :

يعد التضخم أحد أهم المشكلات الاقتصادية الكلية التي تهم صانعو السياسة الاقتصادية في أي قطر ، وذلك بسبب الآثار الضارة والتي تعيق تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية.

تعريف التضخم :

التضخم هو الحالة التي تتسم بالارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار (General price level) يجب أن نلاحظ أن الزيادة المقصودة في التعريف هي للمستوى العام للأسعار وليس سعر سلعة معينة وهى ليست زيادة طارئة وكذلك هي زيادة محسوسة.

عليه فإن :

١- الارتفاع بنسبة ضئيلة لا يعد تضخماً - لابد أن يكون محسوساً.

٢- الارتفاع لفترة قصيرة لا يعد تضخماً - لابد أن يكون مستمراً.

أسباب التضخم :

يمكن تصنيف الأسباب الأشهر للتضخم إلى :

١- التضخم الناتج عن سحب الطلب.

٢- التضخم بدفع التكلفة.

٣- التضخم المستورد.

الطلب الناتج عن سحب الطلب :

يحدث هذا النوع من التضخم بسبب زياة الطلب الكلي وعجز العرض عن مقابلة الزيادة في الطلب.

هذا النوع ينجم من الاختلال الناتج عن زيادة الكتلة النقدية وذلك لاضطرار الدولة طباعة مزيد من النقود لسد ما يسمى بالعجز في الموازنة وذلك عندما يفوق الإنفاق الحكومي الإيرادات فتضطر الدولة إلى طباعة مزيد من النقود لسد العجز دون أن يقابل الزيادة في الكتلة النقدية زيادة في الإنتاج.

التضخم بدفع التكلفة :

يحده هذا النو من التضخم نتيجة ارتفاع أثمان عناصر الإنتاج والتكاليف الإنتاجية حيث يواجه المنتجون أحيانا ارتفاعاً في أسعار مدخلات الإنتاج أو تكلفة الطاقة أو الأجور وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات المنتجة - مثال لذلك ما حدث ابان العام 1973 م حيث تضاعفت اسعار النفط بنحو اربعة اضعاف وانعكس ذلك على زيادة اسعار كافة المنتجات بشكل كبير ومستمر في الفترة الممتدة (1973 – 1978) .

التضخم المستورد :

يظهر هذا النوع بشكل واضح في الاقتصاديات الصغيرة المفتوحة على الاقتصاديات الأخرى (الخارجية) والتي تستورد (بغرض الاستهلاك) معظم السلع والخدمات النهائية من الخارج ومعلوم انه لصغر حجم هذه الاقتصاديات فإنها لا تستطيع التأثير على مستوى أسعار السلع والخدمات في الأسواق العالمية فتأتي هذه السلع والخدمات النهائية متضخمة من مصدرها.

أنواع التضخم :

١- التضخم الزاحف أو المعتدل :

التضخم الزاحف (Creeping Inflation) أو المعتدل هو ارتفاع في المستوى العام للأسعار ببطء وبشكل يمكن توقعه . ويمكن تعريفه بأنه معدل تضخم سنوي ذو خانة واحدة حيث تكون الأسعار مستقرة نسبياً ويثق الناس بالنقود ويكونوا على استعداد للاحتفاظ بها لثبات قيمتها نسبياً.

٢- التضخم الحقيقي :

في حالة التضخم الحقيقي (True Inflation) ترتفع الأسعار بنسبة تتراوح بين % 15 - 10 سنوياً . ويعزى هذا النوع من التضخم إلى زيادة الطلب الكلي بصورة مستمرة ، فيعمل صانعو السياسة الاقتصادية على زيادة معدل الفائدة لتشجيع الاستثمار وزيادة الضرائب في محاولة لخفض الاستهلاك والإنفاق للحد من ارتفاع الأسعار.

٣- التضخم المكبوت :

يقصد بالتضخم المكبوت (Suppressed Inflation) حالة من التضخم غير المنظور ، تحدث عادة أثناء فترات الحروب والأزمات ، حيث تعمل الحكومات على تعطيل قوى السوق ، وإعلان أسعار حكومية مثبتة . فتلجأ الحكومة إلى تثبيت أسعار السلع الاستهلاكية الأساسية ، عند مستويات تقل كثيراً عن الأسعار التوازنية لتلك السلع ، مع التحكم في توزيع الكميات المتاحة من هذه السلع على أسر المستهلكين وفقاً لما يعرف بنظام الحصص وذلك لضمان حصول الأسر على احتياجاتها من هذه السلع الضرورية طيلة فترة الحرب.

٤- التضخم المفرط (الجامح) :

يعتبر التضخم المفرط (Hyper Inflation) من أسوأ أنوعا التضخم ، حيث يرتفع مستوى الأسعار بأضعاف مستوياته السابقة ، فيزيد معدل التضخم إلى ما يفوق % 100 سنوياً . وغالباً ما يحدث هذا النوع من التضخم خلال فترات الحروب ، حيث تنخفض مستويات الإنتاج إلى أدنى حد ، بسبب تعرض المنشآت الإنتاجية والبنى التحتية ، مثل محطات توليد الطاقة الكهربائية والطرق والجسور ، للتدمير أثناء الحرب. وعلاوة على ذلك ، فعادة ما تلجأ الحكومات تحت ظروف الحرب إلى تمويل عجز الموازنة العامة من خلال التوسع في الإصدار النقدي ، وبالتالي المساهمة في زيادة حدة التضخم.

آثار التضخم :

الأثر على عدالة توزيع الدخل :

يتضمن التضخم الكثير من الحرمان والمعاناة لفئة كبيرة من أصحاب الدخول الثابتة (الاجور – الرواتب) وبشكل عام فإن ظاهرة التضخم تكون في غير صالح الفئات التالية :

- أصحاب الدخول الثابتة والمعاشات.
- أصحاب المدخرات النقدية.

- الدائنين

في المقابل يكون التضخم في صالح :

- أصحاب الدخول غير المحدودة (التجار).

- المدينين.

- المضاربين في أسواق المال.

كذلك يؤدي التضخم إلى انخفاض الاستثمارات الحقيقية في المشاريع الإنتاجية بسبب ارتفاع المخاطر . حيث ينصرف المستثمرون إلى الاستثمار في شراء العقارات ، والمعادن النفيسة والتحف والعملات الأجنبية.

سياسات علاج التضخم :

هنالك العديد من الإجراءات و السياسات التي تتبع ومنها :

١- إتباع سياسة نقدية انكماشية : يعمل البنك المركزي على إصدار سندات حكومية وبيعها للجمهور بغرض سحب النقود من أيدي الجمهور.

٢- زيادة نسبة الفائدة الممنوحة : الحكمة من ذلك هو الرغبة في سحب الأموال من السوق وتوجيهها إلى عملية توفير أو استثمار ، فعندما تكون أسعار الفائدة الممنوحة عالية فإن الإغراء في الاستثمار (شراء الأسهم والسندات الحكومية) سيرتفع لكبر الفائدة العائدة على المستثمر.

٣- عدم اللجوء لتمويل عجز الموازنة بطباعة المزيد من العملة.

٤- إتباع سياسات تشجع على الإنتاج وتعمل على خفض تكاليف الإنتاج كمنح الإعفاءات وتقليل ضرائب الإنتاج وضرائب أرباح الأعمال والعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية لتوسيع قاعدة الإنتاج.

قياس التضخم :

المقاييس الأكثر استخداما لقياس معدا التضخم :

أ- الرقم القياسي لأسعار المستهلك (Consumer price index - CPI)

ب- مخفض الناتج المحلي الإجمالي (GDP Deflator)

الأرقام القياسية :

الأرقام القياسية أرقام نسبية توضح العلاقة بين رقمين أحدهما يسمى رقم الأساس والآخر يسمى رقم المقارنة ومن أكثر الأرقام القياسية استخداماً الرقم القياسي لأسعار المستهلك والذي يستخدم كمؤشر لقياس التضخم.

الرقم القياسي لأسعار المستهلك :

يقصد بالرقم القياسي لأسعار المستهلك رصد التغيرات التي تطرأ على المستوى العام لأسعار سلة السلع الاستهلاكية والخدمية في فترة زمنية محددة . يقيس الرقم القياسي لأسعار المستهلك نسبة تكاليف المعيشة (تكلفة الحصول على سلة السلع والخدمات) في سنة من السنوات إلى تكلفة نفس المجموعة من السلع والخدمات في سنة الأساس (Base year) .

خطوات احتساب الرقم القياسي :

ميزانية الأسرة عبارة عن دراسة احصائية تفصيلية تعد لعام معين يسمى بعام الأساس (دائماً يتم اختيار أكثر السنوات استقراراً مما يجعل المقارنة معها أكثر واقعية) وذلك على نطاق القطر تحتوي على بيانات تفصيلية من فئات الدخول المختلفة. تجمع الأسعار لسلة السلع والخدمات والتي تتكون من عدد كبير من السلع والخدمات مقسمة على مجموعات عادة ما تكون : السلع الغذائية – المشروبات والتبغ – الملابس الأحذية – تكلفة السكن – الأدوات المنزلية – العناية الصحية – النقل والمواصلات – الترفيه – التعليم – أخرى.

مثال تطبيقي لقياس معدل التضخم :

سنورد مثالا واضحا وبسيطا عن طريقة حساب الرقم القياسي لتكاليف المعيشة (الرقم القياسي لأسعار المستهلك) حيث نفترض بهدف التبسيط أن الأسرة تنفق دخلها على ثلاث مجموعات من السلع هي :المواد الغذائية والملابس والخدمات . ومن خلال مسح على عينة المجتمع وجدنا أن الأسرة في العام (2005 سنة الأساس) تنفق على السلع و الخدمات مقارنة بسنة (2009 سنة المقارنة) على النحو التالي :

السلع	أسعار العام 2005	أسعار العام 2009	الأوزان	ترجيح عام 2005	ترجيح عام 2009
المواد الغذائية	0.5	0.9	45	22.5	40.5
الملابس	3	4	30	90	120
الخدمات	2.5	2	25	50	62.5
الرقم القياسي للعام			100	162.5	223.0

للحصول على الرقم القياسي المرجح يتم ضرب أسعار المواد في سنة الأساس وسنة المقارنة بالوزن الترجيحي المعتمد ومن ثم يتم جمع الأرقام الناتجة . الآن وبقسمة الرقم القياسي لسنة المقارنة (2009) على سنة الاساس (2005) نحصل على :

شراء السلع سنة 2005 > 162.5 = 100

شراء ناس المجموعة من السلع سنة 2009 > 223.0 ؟

الرقم القياسي = $\frac{223.0}{162.5} \times 100\%$ = 137.2.

أي أن هنالك زيادة في الأسعار لسنة 2009 (سنة المقارنة) تصل إلى حوالي 37.2 % مقارنة بالسنة 2005 (سنة الأساس) أي أن هنالك تضخم بالمعدل 37.2 %.

مخفض الناتج المحلي الإجمالي :

– يعتبر مخفض الناتج المحلي أكثر شمولاً من الرقم القياسي لأسعار المستهلك لأنه يشتمل ليس فقط على أسعار السلع والخدمات الاستهلاكية ، بل يشتمل أسعار جميع السلع والخدمات المكونة للناتج المحلي الإجمالي . لذلك ، يعتبر هذا الرقم القياسي أكثر دقة وملاءمة لتخفيض أرقام الناتج المحلي الإجمالي النقدي (NGDP) وتحويلها إلى ما يقابلها من أرقام الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (RGDP) .

– الناتج المحلي الجمالي الإسمي : هو عبارة عن قيمة السلع والخدمات النهائية المنتجة في سنة معينة ، أي أنه عبارة عن حاصل ضرب كميات هذه السلع والخدمات في الأسعار الجارية. لذلك ، فإن التغير (زيادة أو نقصان) الذي قد يطرأ على الناتج المحلي الإسمي من سنة إلى أخرى قد ينتج عن التغير في الكميات المنتجة ، أو في الأسعار ، أو في كليهما معاً .

مثال :

فإذا زاد الناتج المحلي الإسمي بنسبة % 50 مثلاً في سنة 2000 عن مستواه في سنة 1992 (كما يتضح من الجدول التالي) ، فلا بد من معرفة ما إذا كانت هذه الزيادة ناتجة عن زيادة في الإنتاج بنسبة % 50 ، مع بقاء الأسعار ثابتة ، أو أنها ناتجة عن ارتفاع الأسعار بنسبة % 50 ، مع بقاء مستوى الإنتاج دون تغيير ، أو أنها كانت حصيلة مزيج من التغيرات في كل من الإنتاج والأسعار معاً.

الجدول أدناه يوضح كيفية حساب الناتج المحلي الحقيقي لاقتصاد ينتج فقط سلعتين (AوB) بالأسعار الثابتة لسنة الأساس1992 .

السلع	**الناتج المحلي الإجمالي في سنة 1992 (بالأسعار الجارية) 1992= سنة الأساس**			**الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2000 (بالأسعار الجارية)**			**الناتج المحلي الحقيقي في سنة 2000 (بالأسعار الثابتة)**
	(1) الكمية	(2) السعر	(3) مجموع الانفاق	(4) الكمية	(5) السعر	(6) مجموع الانفاق	(7) = (4) × (2)
A	10	30	300	12	35	420	360
B	5	20	100	6	30	180	120
	NGDP		400	NGDP		600	480 = RGDP

$$\text{مخفض الناتج المحلي الإجمالي (GDP Deflator)} = \frac{\text{الناتج المحلي الإسمي}}{\text{الناتج المحلي الحقيقي}}$$

$$= \frac{600}{480} = 125.$$

ويمكن تحويل الناتج المحلي الإسمي إلى الناتج المحلي الحقيقي لأي سنة باستخدام المعادلة التالية :

$$\text{الناتج المحلي الحقيقي} = \frac{\text{الناتج المحلي الإسمي}}{\text{مخفض الناتج المحلي الإجمالي}} \times 100$$

وإذا طبقنا هذه المعادلة على مثالنا السابق ، حيث افترضنا أن الناتج المحلي الإسمي في سنة 2000 يبلغ 600 مليار دولار ، وكان مخفض الناتج المحلي للسنة ذاتها 125 ، نجد أن :

$$\text{الناتج المحلي الحقيقي لسنة 2000} = \frac{600}{125} \times 100 = 480.$$